صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوجه خطابا ساميا لمجلس النواب حول موضوع التعليم

طبقا لمقتضيات الفصل 28 من الدستور، وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم الخامس من محرم عام 1415 هـ الموافق 15 يونيو سنة 1994 م. خطابا ساميا لمجلس النواب حول موضوع التعليم.
وقد تلا الخطاب الملكي السامي مستشار صاحب الجلالة السيد أحمد بنسودة خلال الجلسة العمومية التي عقدها مجلس النواب والتي ترأسها السيد محمد جلال السعيد رئيس المجلس.
وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات النواب المحترمين :

يعتبر مشكل التربية الوطنية بدون جدال من أدق المشاكل التي تشغل البال لأنه يتصل مباشرة ويهم في العمق كل إنسان. فالتعليم هو الذي يهيئ مستقبل الانسان ويحدد مركزه ودوره في المجتمع.

وقد عرف التعليم في المغرب حظوظا مختلفة. ففي عهد الحماية لم يكن يلقن منه إلا النزر القليل في المراكز الحضرية النادرة التي كانت تتوفر على مؤسسات مدرسية. أما العالم القروي فقد كان محروما منه كل الحرمان.

وهذا الكبت المقصود والمتعمد هو ما يفسر ما كان لشعبنا من شغف كبير بالتربية بمجرد ما أخذنا مصيرنا بأيدينا.

وقد كان الهدف في البداية وقبل كل شيء هو القضاء على الأمية مما جعل هذه المهمة في خضم الحماس الذي كان سائدا آنذاك تسند إلى كل من يعرف القراءة والكتابة دونما أخذ بالاعتبار لمستواه التعليمي أو مؤهلاته البيداغوجية.

وبعد تجاوز هذه المرحلة بدأنا نترصد السبيل المؤدية إلى تربية حقيقية هادفين دوما إلى تعميم التعليم كغاية واجبة ومشروعة.

وقد جربت في هذا المنحى مناهج متعددة أدت إلى نتائج متفاوتة. والمراد اليوم ليس هو انتقاد ما قام به الذين تعاقبوا على رأس التربية الوطنية لأننا لا نشك في حسن قصدهم ولا في صدق وطنيتهم.

ومن المسلم به، أن التعليم أضحى اليوم يلعب دورا أساسيا في تنمية البلدان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالانفتاح الاقتصادي والتعاون الدولي والتطور التقني والتكنولوجي كلها غايات ستجعل من التحكم في المعرفة عمادا للتنافس والشراكة بين أمم أصبحت -إن لم تكن كلها فجلها - متداخلة المصالح.

ومنذ أن استقل المغرب وهو يسعى بحرص ورعاية من والدنا جلالة محمد الخامس تغمده الله برحمته إلى إيلاء مستوى التمدرس وتأهيل المواطنين ما يستحقانه من وافر العناية وكبير الاهتمام.

إن نظامنا التعليمي يتسم اليوم بميزات فريدة، فهو عمومي في غالبيته مع تزايد ملحوظ للمبادرات الخاصة التي بدأت تساهم فيه.

أما سلكه العالي، فهو مفتوح ومتنوع نسبيا حيث توجد به من جهة الجامعات العمومية المجانية المدعوة لاستقبال جميع الطلبة الحاصلين على الباكالوريا كما توجد به من جهة أخرى المؤسسات التخصصية التي يتم ولوجها بشروط.

حضرات النواب المحترمين،

ليس في نيتنا ولا من شأننا أن نأتي في هذا المقام بجرد احصائي كامل لحصيلة ما تم إنجازه في مجال التعليم، غير أننا لا يمكننا أن نتجاهل التزايد الهائل لعدد التلاميذ والطلبة.

كما أن التكوين المهني بدأ يستقبل ابتداء من سنة 1984 عددا متزايدا من الفتيات والفتيان لتأهيلهم في مسالك بالغة التنوع.

ومع ذلك، ورغم النتائج المحصل عليها، فإن الموضوعية والصدق اللذين يطبعان ما نتبعه من سياسة يفرضان علينا أن نسجل أن رفع التحديات الجديدة التي يواجهها حاليا قطاع التعليم يستدعي المزيد من الجهد.

فالضعف وعدم الكفاية ما يزالان يطبعان نظامنا التعليمي في كل مجالاته ومستوياته وهنا يكمن سبب من أهم أسباب البطالة التي يعاني منها حاملو الشهادات الذين أضحت وضعيتهم شغلنا الشاغل وضعية ناجمة من جهة عن الخلل

القائم في توازن العرض والطلب في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومرتبطة من جهة أخرى بالتوجيه غير الناجع والإرشاد غير الكافي للتلاميذ.

أيها النواب المحترمون :

إن نظامنا التعليمي يجب أن يتم تصوره والتنظير له في إطار سياسة شاملة منسجمة تتوخى المستقبل وتتسم بمرونة كبيرة حتى يمكنها أن توفي بما يلزم من الملاءمة.

ويتعلق الأمر بوضع سياسة قابلة للتكييف تمكن من الاستجابة للحاجيات الآنية والمستقبلية المتصلة بما تعرفه بلادنا من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وليس المراد من خطابنا هذا، أن نقترح عليكم سياسة للتعليم. فالمشكل معقد جدا ويتسم بحدة فائقة.

إن التعليم مسألة تهم جميع المواطنين أفرادا وجماعات وهو مسؤولية مشتركة تضطلع بها في آن واحد الدولة والآباء والتلاميذ والأساتذة والفاعلون الاقتصاديون والغاية هي أن يتم التوصل إلى تحديد أرضية ينطلق منها المجهود الفكري والعلمي بمساهمة من جميع الأطراف المعنية.

إننا الآن في بداية فترة نيابية جديدة وننتظر منكم أن تخصصوا قسطا كبيرا منها للبحث والتفكير في مشكل التعليم وأن تتوخوا رسم الأسس لما يجب أن تكون عليه سياستنا الوطنية في هذا الميدان الحيوي.

يجب أن يكون التشاور في هذا الشأن عاما شاملا وبعيدا عن كل اعتبار ديماغوجي أو تعصب حزبي أو تحيز طائفي.

ولنا اليقين أن أعضاء هذا المجلس- وهم يحظون بثقة شعبنا- سيعرفون كيف يبرهنون على وطنيتهم ودرايتهم وإقدامهم وعلى ما يميزهم في استشراف المستقبل من واقعية وتبصر.

كما أنهم في دائرة الالتزام بالحفاظ على هويتنا وأصالتنا سيعرفون كيف يحددون الإطار الملائم لتكوين الإنسان المغربي الصالح والفاعل داخليا وخارجيا المفيد لنفسه وللمجتمع.

إن إرادتنا الثابتة هي أن نرى مداولاتكم - التي سينضم إليها عدد من ذوي

العلم والخبرة المعروفين بنزاهتهم الفكرية والخلقية . والتي ستجري في لجان المجلس المتخصصة بمساعدة الوزراء المعنيين بالتربية والتعليم والثقافة والتكوين المهني والشؤون الإسلامية تنتهي إلى وضع ميثاق وطني يحدد المقاييس الأساسية لنظامنا التربوي ليتمكن من مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

وحتى يكون هذا الميثاق موضوع توافق عام، نرى من المستحسن أن تباشروا أعمالكم داخل اللجان محاطين بثلة من ذوي الكفاءات والاختصاص.

صحيح أن جهودا حميدة قد بذلت في هذا الميدان وكلها لم تذهب سدى لكنها لم ترق دائما بالمراد لأنها تمت بصفة غير متناسقة.

واليوم علينا أن نوجه تفكيرنا في اتجاهين:

إن تعليمنا يجب أن يعزز ويقوي شخصيتنا المغربية وأن يعيد لبلادنا المكانة المرموقة التي كانت تحتلها عبر التاريخ ضمن حظيرة الأمم كما يجب أن يستمد هذا التعليم روحه من مبادئ الإسلام وأن يقوم عليها بصفة خاصة. ذلك أن الاسلام هو دين التفتح والتسامح الذي جعل من المغرب خلال حقبه الزاهرة بلدا محظوظا قويا محترما، بلدا يرفض الانكماش على النفس أو ممارسة سياسة الأنانية والتعصب ويعرف تلقائيا كيف يعامل الآخرين باحترام وتقدير واعتبار كما حث على ذلك ديننا الحنيف.

وفي هذه المرحلة المضطربة التي يمر بها العالم أصبح من الضروري أن يربى المغربي ويكون على أساس احترام عقيدته وأن ترسخ فيه روح الإسلام الرامية أولا إلى قبول الآخر ورفض نزعة الهيمنة.

ولا مراء أن الإسلام كان دائما هو عمادنا وشعار حياتنا لدرجة أن تشريعنا الذي يحمي العلاقات بين رعايانا مقتبس في جوهره من روح الإسلام وتعاليمه ويكفي مثالا على ذلك ما يتضمنه قانون العقود والالتزامات من مقتضيات لضبط العلاقات بين الأطراف في مجتمعنا.

وعلى صعيد آخر يجب أن يهدف تعليمنا إلى أكثر وأبعد من اعتماد الثقافة لغاية الثقافة.

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري خلق الظروف المساعدة على انبعاث إنسان جديد قادر على أن يكون صالحا لنفسه ولمجتمعه.

علينا أن نستعد لرفع تحديات القرن الواحد والعشرين، قرن التحكم في تلاحق التطور التكنولوجي والصناعي وتزايد تعقيدهما.

وهذا الإنسان الجديد ينتظر منه أن يكون متوفرا على جميع المؤهلات التي من شأنها أن تمكنه من المساهمة النشيطة والفاعلة في التنمية الاقتصادية والإزدهار الثقافي للمجتمع.

وهكذا يتجلى كم هي دقيقة ومعقدة عملية تشخيص التوجيهات الكبرى وبالتالي كم هو صعب تحديد سياسة تعليمية وتكوينية.

وقد حان الوقت لاستخلاص الدروس من سياساتنا المختلفة في ميدان التعليم لجعل حاجياتنا وطموحاتنا أكثر ملاءمة مع وسائلنا ومقتضياتنا وأن نقوم بذلك لا لرسم إطار صلب بهدف تطبيق اختيارات قد تصبح فيما بعد مثبطة ولكن لنلج سبلا وظيفية تؤدي إلى تقدم متزايد في مجال إعداد الناشئة لما ينتظرها من مهام ومسؤوليات.

ومن أجل ذلك، عليكم أن تأخذوا بعين الاعتبار في تحليلكم مسألة التزايد المستمر للتحملات المالية، وهو أمر قد يؤدي في المدى القريب بماليتنا العمومية الى الاصطدام بخيارات إن لم تكن لاتطاق، فقد تصبح على الأقل مضرة بالتنمية الاقتصادية وبالكرامة الاجتماعية لشعبنا وبلادنا.

واليوم، ينتظر منكم الشعب المغربي أن تقدموا له إطارا ذا بعد وطني قمين بأن يضع حدا لعهود التردد والمراوغة ويحقق له طموحاته المشروعة.

وإننا لمؤمنون بأنكم بعون من الله ستعرفون كيف تستجيبون لتطلعات هذا الشعب الذي أولاكم ثقته وهذا من شأنه أن يستجيب كذلك لآمالنا وما نسعى إلى تحقيقه لخير شعبنا.

وفقكم الله وأمدكم بعونه ومدده وأعانكم على ما أنتم بصدده والسلام عليكم ورحمة الله.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الخامس من محرم عام 1415 هـ
الموافق 15 يونيو سنة 1994 م.